الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.29

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
31 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس: السيد بينكي ..... (لاتفيا)

ثم: السيد بيريز (نائب الرئيس) ..... (بيرو)

ثم: السيد بينكي (الرئيس) ..... (لاتفيا)

ثم: السيد بيريز (نائب الرئيس) ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-57657 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/64/81)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/64/159، 160، 170، 171، 175، 181، 186، 187، 188، 209، 211، و Corr.1، 213 و Corr.1، 214، 216، 219، 226، 255، 256، 265، 272، 273، 279، 289، 290، 293، 304، 320، 333)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/64/224، 318، 319 و Corr.1، 328، 334، 357)

١ - **السيدة نيوويرث** (مديرة مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك): قامت بعرض عدد من التقارير، فقالت إن تقرير الأمين العام عن المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (A/64/333)، يُجمل التطورات التي حدثت في تلك المنطقة دون الإقليمية خلال الفترة قيد الاستعراض. وذكرت أنه حدثت تطورات إيجابية ملحوظة نحو السلام والأمن والمصالحة، مع مفاوضات سياسية مفضية إلى عمليات سلام في بعض البلدان. إلا أن العمليات الانتخابية تمثل مصدرا للتوتر والعنف في بلدان أخرى، في حين اتسمت منطقة البحيرات الكبرى والمناطق المجاورة بمواصلة أعمال العنف في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتبرز تلك الحالات مدى هشاشة السلام والحاجة إلى إيجاد حلول مستدامة.

٢ - واستطردت قائلة إن التقرير يبرز أيضا الأنشطة التي اضطلع بها المركز دعما للحكومات والمجتمع المدني وجهودهما لإعلاء ثقافة السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية. وتشمل المساعدة المقدمة بناء القدرات، والخدمات الاستشارية، والتعاون التقني، والإعلام، والتوعية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وشركاء التعاون الإنمائي.

٣ - واستطردت قائلة إن تقرير الأمين العام عن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/64/320) يغطي نطاقا من الأنشطة التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغرض تقديم مساعدات تقنية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن التعاون بين تلك المؤسسات والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقالت إن تقرير الأمين العام عن السنة الدولية للتعلم في مجال حقوق الإنسان (A/64/293) يقدم عينة من المبادرات والأنشطة التذكارية المضطلع بها لتحقيق أهداف السنة الدولية وللنهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان بصورة أعم.

٤ - ومضت قائلة إن تقرير الأمين العام عن العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/64/265) يتضمن موجزا للآراء المتعلقة بالعولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان المقدمة من عدد من الحكومات وكيانات الأمم المتحدة. وهو يقدم نظرة متعمقة تركز على التحديات التي تجري مواجهتها والمبادرات المضطلع بها لجعل العولمة مفضية إلى إعمال حقوق الإنسان والتي من شأنها المساعدة على وضع إطار للعمل الجاري في هذا المجال وتشكيله.

٥ - واسترسلت قائلة إن تقرير الأمين العام عن الحق في التنمية (A/64/256) يُكمِّل التقرير المؤقت المقدم من الأمين

العام بشأن الحق في التنمية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في الشهر السابق. ويقدم التقرير معلومات عن نتائج الدورة العاشرة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بما في ذلك أبرز عناصر توافق الآراء الذي تحقق بشأن ضرورة قيام فرقة العمل التابعة للفريق العامل بالتركيز، في جملة أمور، على صقل معايير الحق في التنمية ووضع معايير فرعية تشغيلية مقابلة لمعالجة شواغل المجتمع الدولي وتغطية السمات الأساسية للحق في التنمية، كما هو معرَّف في إعلان الحق في التنمية.

٦ - ومضت قائلة إن تقرير الأمين العام عن مناهضة تشويه صورة الأديان (A/64/209) يتناول بالدراسة الإطار القانوني المتعلق بالموضوع وتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧١/٦٣ بشأن مناهضة تشويه صورة الأديان. كما يقدم التقرير استعراضا عاما للتطورات ذات الصلة في سياق ولاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر ديربان الاستعراضي، وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة. أما تقرير الأمين العام عن حماية المهاجرين (A/64/188)، فهو تقرير سنوي ويتضمن بعض البيانات المقدمة من الحكومات. ويبرز التقرير أيضا التركيز المواضيعي الاستراتيجي للمفوض السامي على الهجرة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٧ - وأردفت قائلة إن تقرير الأمين العام عن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (A/64/186) يشير إلى التطورات التي حدثت مؤخرا في إطار منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال. وبالرغم من التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان، ما زال بعض البلدان يستخدم تعاريف غامضة لجرائم الإرهاب، الأمر الذي تترتب عليه إمكانية إساءة تطبيقها ضد المعارضة السياسية، والحركات الاجتماعية، وغيرها من الأفعال التي لا صلة لها بالإرهاب. ويواصل كثير من الدول تطبيق إجراءات جنائية استثنائية في المسائل المتصلة بالإرهاب، تثير في بعض الحالات شواغل الآليات الدولية بشأن انتهاكات مبدأي الضرورة والتناسبية، واحترام الحقوق غير القابلة للانتقاص. ويوصي التقرير، في جملة أمور، بحظر التعذيب حظرا كاملا وإتاحة إمكانية وصول الهيئات الرقابية إلى جميع السجناء في أماكن الاحتجاز.

٨ - وذكرت أن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/64/357) يبرز الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ويستعرض مسائل مواضيعية مختلفة بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك تحليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ذلك البلد، ومعلومات بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي نشأت في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في عام ٢٠٠٩. كما سلط الضوء على التدابير المتخذة من جانب الحكومة لمنع عقوبة الرجم وتقييد تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث، وإن كانت تلك الخطوات لا يجري إنفاذها دائما. ويحث التقرير الحكومة على أن تقوم دون إبطاء بتنفيذ التوصيات التي وُضعت في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ولجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية، والهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان.

٩ - وأردفت قائلة إن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/64/319 و Corr.1) يسلط الضوء على الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي تحدث في ذلك البلد. واستنادا إلى المساهمات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة التي تضطلع ببرامج إنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يوجه التقرير الاهتمام بصفة خاصة إلى الأزمات الغذائية الحرجة وغيرها من الشواغل الإنسانية. كما يكرر التقرير العرض المقدم من

مفوضية حقوق الإنسان بتقديم مساعدات تقنية كشكل من أشكال الارتباط البنَّاء.

١٠ - **السيد ممدوحي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن قرار الجمعية العامة ١٩١/٦٣، الذي منح الأمين العام ولاية تقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، هو نتيجة الطموحات السياسية لحكومة كندا، التي تسيء استخدام آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتحقيق مآرب سياسية. وقال إن حكومته، بعد أن قدمت معلومات موضوعية وشاملة إلى المفوضية، أُصيبت بانزعاج ودهشة شديدين لأن ترى أن التقرير لا يعكس الحالة الفعلية لحقوق الإنسان في البلد بل يشبه سردا للادعاءات القديمة.

١١ - واستطرد قائلا إن التقرير يعرض مختلف التطورات بأسلوب سلبي بينما يتعامى عن العديد من المنجزات والتطورات الإيجابية. والتقرير يتسم بالتحيز وعدم التوازن والانتقائية وهو بعيد عن الدقة. فهو يوصي بأن تقدم جمهورية إيران الإسلامية تقاريرها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حين أن تلك التقارير قد قُدمت بالفعل وهي في انتظار النظر فيها من جانب الهيئات ذات الصلة المنشأة بمعاهدات.

١٢ - ومضى قائلا إن السياسة الإيرانية في مجال حقوق الإنسان تقوم على الخصائص الوطنية والإقليمية للبلد وخلفيته الثقافية والتاريخية والدينية مع التركيز المستمر على اتباع نهج تفاعلي وتعاوني نحو الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان. وهي تنطوي على تدابير تستهدف التغلب على العقبات التي تعوق التمتع الكامل والفعلي بجميع حقوق الإنسان. وأضاف أن حكومته ستستخدم إمكاناتها استخداما كاملا لتحقيق الإعمال الكامل لحقوق الإنسان، استنادا إلى القانون الدستوري والتزامها بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضم إليها بلده. وستواصل تعزيز حقوق الإنسان بالرغم من انتقادها لتقرير الأمين العام. واختتم كلمته بقوله إن التزام حكومته بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها له جذور عميقة في المعتقدات والقيم الإيرانية.

١٣ - **السيدة مبالا إينغا** (الكاميرون): أشارت إلى تقرير الأمين العام عن المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (A/64/333) فقالت إنه كان من الأفضل لو أن المركز ذكر في تقريره ما تم تحقيقه وما هي الصعوبات التي صودفت في تنفيذ الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وتساءلت عما إذا كان قد تم تعيين العدد الكافي من الموظفين للمركز، حيث أن ذلك لم يحدث في عام ٢٠٠٨، بالرغم مما طلبته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ من توفير موارد بشرية إضافية.

١٤ - ومضت قائلة إن سفراء دول المنطقة دون الإقليمية وممثلي الوزارات الكاميرونية الرئيسية شاركوا في دورة تقارع الأفكار التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٩ بشأن توجهات وأنشطة المركز الممكنة لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١١. وأعربت عن أملها في أن يعقد المدير الجديد للمركز تلك الدورات بصفة منتظمة في المستقبل. ونظرا إلى أن الانتخابات ما زالت جارية في وسط أفريقيا، ينبغي للمركز أن يسهم في الأعمال التي تضطلع بها الدول في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب وعن طريق إذكاء وعي المجتمع المدني ومبلغي الرسائل وغيرهم من الأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية. وينبغي إدماج تلك العناصر في الاستراتيجية الجديدة.

١٥ - وردا على التعليقات التي أُبديت في التقرير، قالت إن الكاميرون ملتزمة ببذل قصارى جهدها لكفالة معاملة السجناء معاملة إنسانية وبكرامة، وبصفة خاصة عن طريق

إصلاح نظام سجونها وبدعم الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وأضافت أن الكاميرون تسعى إلى تحسين مؤسساتها القضائية ومؤسسات السجون وظروف الاحتجاز، وبخاصة عن طريق زيادة الموارد المتاحة إصلاح السجون ومعاملة المسجونين.

١٦ - وفيما يتعلق بانتهاكات حرية الاتصالات، قالت إن حكومتها ما برحت تعمل على تعزيز قدرة كيانات وسائل الإعلام منذ عام ٢٠٠٦ على الأقل. وذكرت أن المركز أسهم في تدريب الصحفيين على القيام بدورهم في دعم حقوق الإنسان، وأعربت عن أملها في أن تستمر تلك الجهود في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. واختتمت كلمتها بقولها إن إحدى أولويات الكاميرون هي زيادة وعي الصحفيين بالمبادئ الأخلاقية.

١٧ - **السيدة نيوويرث** (مديرة مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك): قالت إن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية يستند إلى المعلومات الواردة من الإجراءات الخاصة للمفوضية، والهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، وأيضا من الحكومات، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية. وذكرت أن الحكومة الإيرانية أُطلعت على التقرير لكي يتسنى لها التعليق عليه وتحسين المعلومات الوقائعية المتعلقة بحالات محددة ذُكرت فيه. والغرض من المشاورة هو معالجة الشواغل المتعلقة بالتحيُّز وكفالة وضع التقرير في صيغته النهائية بأسلوب قائم على التشاور.

١٨ - ومضت قائلة إن ملاك موظفي المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا يتألف من موظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان برتبة ف-٥، ومستشار إقليمي لشؤون الديمقراطية برتبة ف-٤، وموظفيَّن لشؤون حقوق الإنسان برتبة ف-٣، و ٧ موظفين محليين، بما مجموعه ١١ موظفا. وذكرت أن اعتماد خطة الإدارة الاستراتيجية للمفوضية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قد أدى إلى وضع استراتيجية للمركز للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ مدتها ثلاث سنوات، وإشراك أصحاب المصلحة بصورة أكثر انتظاما، وتعزيز ما هو قائم من شراكة وتعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

١٩ - واسترسلت قائلة إن المجالات ذات الأولوية للمركز خلال عام ٢٠٠٩ تشمل بناء قدرات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالعنصرية والتمييز؛ وتدريب قوات الأمن؛ ومكافحة الاتجار بالبشر؛ ودعم حملات التوعية العامة بشأن العنف ضد المرأة؛ والعدالة الانتقالية؛ والاضطلاع بأنشطة تثقيفية في مجال حقوق الإنسان مع المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى؛ وخفض التمييز ضد المعوقين؛ وبناء القدرات في مجالي المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان؛ وبناء قدرات الصحفيين في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز قدرات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على معالجة المسائل المتعلقة بالديمقراطية.

٢٠ - **السيد باسكو** (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): قال إن تقرير الأمين العام عن تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية (A/64/304) يقدم وصفا للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية إلى الدول الأعضاء على مدى السنتين السابقتين. وذكر أن طلب الدول الأعضاء للمساعدة الانتخابية ظل مرتفعا وأن المساعدة تقدم طبقا لمبدأ تكافؤ السيادة بين الدول وإدراك أنه لا توجد منهجية وحيدة ملائمة لجميع البلدان.

٢١ - ومضى قائلا إن الاتجاهات الإيجابية تشمل تزايد استخدام الانتخابات كوسيلة سلمية للتعرف على إرادة الشعوب، وتنامي قدرة الديمقراطيات المستجدة على إدارة انتخابات نزيهة، وتزايد التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين القائمين على إدارة الانتخابات. وأضاف أن التحديات التي يتعيَّن مواجهتها تشمل احتمال أن تغطي الخلافات السياسية على الانتخابات، وتكاليف إجراء الانتخابات، والشواغل المتعلقة بالاستدامة؛ وضرورة كفالة التنسيق والتماسك، وضمان حيدة الأمم المتحدة.

٢٢ - واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة واصلت تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية لتعزيز تقديم المساعدة الانتخابية وتواصل العمل على حل المسائل الانتخابية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، مع اتخاذ تدابير محددة لمنع أو تخفيف الخلافات المتصلة بالانتخابات. وقال إن الأمين العام يشجع الدول الأعضاء، والجهات المانحة، ومقدمي المساعدات، على أن تنظر في تكلفة العمليات الانتخابية في سياق الأولويات الإنمائية الأخرى، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. والمقياس الحقيقي لنجاح أي انتخابات هو ما إذا كانت تولِّد ثقة عامة لدى الجمهور في العملية وفي نتائجها. فالانتخابات التي تدار بأمانة ومسؤولية وشفافية من الأرجح أن تحقق نتيجة مقبولة وسلمية.

٢٣ - **السيدة سيكيد** (الولايات المتحدة الأمريكية): طلبت الحصول على معلومات بشأن الاتجاهات السائدة في المساعدة الانتخابية، والمجالات التي تشتد الحاجة إليها، والكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد فيها.

٢٤ - **السيد جينيس** (مدير شعبة المساعدة الانتخابية، إدارة الشؤون السياسية): قال إنه هناك بعض القلق بشأن الانتخابات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث صراع. وذكر أن التقرير يشير إلى عدة حالات استخدم فيها الأمين العام مساعيه الحميدة بناء على طلب الدول الأعضاء، كما في بنغلاديش وملديف وموريتانيا. وهناك أيضا شواغل بشأن تكلفة الانتخابات، ولا سيما في ظل التدهور الاقتصادي، حيث أن الدول الأعضاء لا يمكنها أن تعتمد على الجهات المانحة أو الموردين لفترة مطولة. ومن المهم، عند تقديم مشورة انتخابية، أن يؤخذ في الاعتبار القدرة على الاستدامة وضرورة الموازنة بين تكاليف العملية الانتخابية والأولويات الأخرى، مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة عنصر ثالث هو ضرورة استمرار عمل الأمم المتحدة والجهات المقدمة للمساعدة بصورة متماسكة ومستدامة، وأن تعمل دائما بناء على طلب الدول الأعضاء.

٢٥ - **السيدة حسن** (جيبوتي): سألت عن السبب في أن البلدان الأشد فقرا تختار إجراء الانتخابات بتكاليف باهظة.

٢٦ - **السيد جينيس** (مدير شعبة المساعدة الانتخابية، إدارة الشؤون السياسية): قال إنه لن يحاول أن يخمِّن الأسباب التي تكمن وراء اختيارات معينة. فالأمم المتحدة عليها أن تطرح جميع الخيارات الممكنة، مع قيامها أيضا بمراعاة التكلفة والقابلية للاستدامة على الأجل الطويل.

٢٧ - **السيد نديميني** (جنوب أفريقيا): تساءل عما إذا كانت الدول الأعضاء لديها فعليا أي خيار، بالنظر إلى تكلفة الانتخابات والضغوط الواقعة على الدول الأعضاء لكفالة نزاهة الانتخابات وشفافيتها. ذلك أن هناك تكاليف كثيرة تتعلق بتوفير المواد والتكنولوجيا. وقد يكون من الأفضل من حيث الإنتاجية والفعالية أن تقوم المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي بمعالجة تلك المسائل.

٢٨ - **السيد جينيس** (مدير شعبة المساعدة الانتخابية، إدارة الشؤون السياسية): قال إنه يعلم أن المستشارين الانتخابيين كثيرا ما يوصون باتباع نُظم مكلفة جدا.

وأضاف أن التقرير لا يعني أنه ينبغي عدم تقديم مساعدة مالية أو أنه ينبغي عدم تكبُّد أية تكاليف، ولكن أن هناك أساليب مختلفة لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وبعض العناصر المهمة للغاية، مثل الشفافية والنزاهة، لا تنطوي على تكاليف، وإن كان استخدام نظام يصلح في بلد معين لا يعني بالضرورة أنه يصلح لبلد آخر. وجميع الدول الأعضاء ترغب في التقيُّد بمبادئ المساواة والشفافية والانفتاح والنزاهة، ولكن بعض البلدان يختار نظما تقوم على التكنولوجيا المتقدمة التي تنطوي على بيانات الاستدلال البيولوجي، في حين تستخدم بلدان أخرى نظما ورقية. وذكر أن المركز دون الإقليمي يعمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وغيرهما من المنظمات الإقليمية، وهناك قدر متزايد من التعاون في مجال النُظم الانتخابية.

٢٩ - **السيد نديميني** (جنوب أفريقيا): قال إن الشفافية لها تكلفة، حيث أنها تحدد بمعايير تكنولوجية. ولسوء الحظ، فإن بعض المعايير غير قابلة للتطبيق بالضرورة على العالم النامي. ففي جنوب أفريقيا، هناك مناطق عديدة يتعذر الوصول إليها وينطوي نقل البيانات والوصول إلى الشبكات التلفزيونية والإذاعية على تكلفة كبيرة. وفي بعض الأحيان، لا توجد حتى بنية تحتية. والمجتمع العالمي يهمه أن تنتهي الانتخابات في غضون إطار زمني معين، ولكن البلدان النامية، دون أي قصد من جانبها لتشويه النتيجة أو منع الناخبين من المشاركة، تعاني من مشاكل فيما يتعلق بإمكانية الوصول والبنية التحتية والطرق والكثير من العوامل الأخرى. وبعض العناصر التي تناقشها كيانات الأمم المتحدة لا تعكس الحقيقة على أرض الواقع.

٣٠ - **السيد جينيس** (مدير شعبة المساعدة الانتخابية، إدارة الشؤون السياسية): قال إن بعض التعليقات الواردة في التقرير تعالج تلك المسائل. ووفقا لما جاء في التقرير، فإن المقياس الحقيقي في أي انتخابات هو ما إذا كانت تولّد اطمئنانا عاما لدى الجمهور بشأن العملية وثقة في نتائجها. وهذا الاطمئنان وتلك الثقة يمكن تحقيقهما بطرق مختلفة، وليست هناك وصفة تلائم الجميع.

٣١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى البدء في مناقشتها العامة للبندين الفرعيين قيد النظر.

٣٢ - **السيد ماك - دونالد** (سورينام): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الأزمتين الاقتصادية والمالية العالميتين تنجم عنهما آثار مدمرة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما على أفقر الناس في البلدان النامية، التي لم تنشأ الأزمة فيها. ويترتب على الأزمتين وضع ضغوط شديدة على التمتع بمختلف حقوق الإنسان للفئات الضعيفة وعرقلة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك ضغوط على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضا الحقوق السياسية، حيث أن تقييد الاحتجاجات يشكل تعديا على الحق في حرية التعبير.

٣٣ - ومضى قائلا إنه مما يدعو للأسف أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان بشأن اتخاذ القرار المتعلق بأثر الأزمتين الاقتصادية والمالية العالميتين على إعمال حقوق الإنسان والتمتع الفعلي بها. ففي منطقة البحر الكاريبي، يهدد تناقص مستويات العائدات وارتفاع مستويات الدين الخارجي بوقف النمو الاقتصادي أو عكس مساره. كما أن الآثار السلبية لتغير المناخ تزيد من تفاقم قدرة المنطقة على كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

٣٤ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من الخطوات الكبيرة التي خطتها بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في السنوات الأخيرة، فإن المنطقة تتسم بضعف شديد، حيث أن البلدان تستخدم بالفعل مواردها المحدودة لتقديم الدعم لأسباب معيشة شعوبها. وقال

إن تصنيفها تعسفيا ضمن فئتي التنمية العالية والمتوسطة يحد من خياراتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية. وذكر أن الجماعة الكاريبية تتفق مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع في أن الأزمة المالية ينبغي ألا تستخدم كمبرر لنقض الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو بتقديم نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على هيئة مساعدة إنمائية رسمية. وأضاف أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تؤيد آلية بناء المؤسسات التي وضعها مجلس حقوق الإنسان وأن عددا منها خضع بالفعل لعملية الاستعراض الدوري الشامل، بمساعدة تقنية من مفوضية حقوق الإنسان.

٣٥ - وأردف قائلا إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يكون عنصرا حاسما في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وإن إعلان البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يعكس تزايد الإدراك بأنه ضروري لبناء ثقافة عالمية تقوم على احترام حقوق الإنسان. والأنشطة المضطلع بها على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي تبين بوضوح تنامي التزام الحكومات بهذا المجال. ويلزم تعزيز الشراكات والتعاون لتحقيق أهداف البرنامج العالمي والسنة الدولية لتعلم حقوق الإنسان. وذكر أن المرحلة الثانية للبرنامج العالمي ستبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٣٦ - ومضى قائلا إن الجماعة الكاريبية تعارض استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة في محاربة الإرهاب وتشدد على أن تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب ينبغي دائما أن تكون وفقا للقانون الدولي. وينبغي أن يكون احترام سيادة القانون، والمعايير الأساسية للمحاكمة العادلة واتباع الإجراءات القانونية، والحق في المساواة أمام المحاكم، هي المبادئ التي يسترشد بها في أنشطة مكافحة الإرهاب. واختتم كلمته بأن أعرب عن تقديره لجميع من أيَّد المبادرة الداعية إلى إقامة نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وما زالت الأنشطة جارية للانتهاء من إقامته.

٣٧ - **السيد بيريز** (بيرو)، نائب الرئيس، يتولى رئاسة الجلسة.

٣٨ - **السيد هيلر** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن بلدان مجموعة ريو تشعر بالفخر بطابعها المتعدد الأعراق والمتعدد الثقافات، وهو الأمر الذي جاء نتيجة تدفقات الهجرة التاريخية والمعاصرة. وأعرب عن أسفه لأن مساهمة المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المضيفة غير معترف به على نحو كاف، ولا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

٣٩ - وأضاف قائلا إنه بصفة عامة، ينبغي ألا يعرَّض المهاجرون للاحتجاز بصورة غير قانونية. لذلك فإن مجموعة ريو تأسف لاعتماد قوانين تجرِّم الهجرة غير الموثقة وتحث الدول الأعضاء على وضع حد لاحتجاز الأشخاص الذين تثبت عدم إدانتهم بأي جريمة لفترات طويلة. كما أن المجموعة تهيب بالدول إلغاء القوانين التي سُنت بدوافع سياسية والتي تؤدي إلى الهجرة غير المأمونة أو إلى وصم أي فئة بعينها من الناس. وذكر أن الاتجاه إلى تجريم المهاجرين هو أمر يدعو إلى الانزعاج بصورة خاصة، بالنظر إلى أن ما يريده معظمهم هو مجرد مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم، وأنهم كثيرا ما يخاطرون بحياتهم ويغامرون بالدخول في بيئات غير مألوفة من أجل تحقيق هدفهم.

٤٠ - واستطرد قائلا إن التعاون والحوار فيما بين بلدان منشأ المهاجرين ومرورهم العابر ومقصدهم هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستفادة من الهجرة ومواجهة التحديات التي تشكلها بأسلوب متماسك. وينبغي أن يكون احترام وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين والمحافظة على كرامتهم أمورا محورية في هذا النهج، وكذلك ما يتصل بها من مناهضة

العنصرية وكراهية الأجانب. وقال إن مجموعة ريو يسرها أنه جرى النظر في مسألة حقوق الإنسان في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وتود أن تشير إلى أن هناك حاجة إلى مواصلة تعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين في أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة. واختتم كلمته بقوله إنه بالنظر إلى استمرار انتهاك حقوق المهاجرين على مستوى العالم، فإن المجموعة ستواصل الدعوة إلى الاعتراف بتلك الحقوق واحترامها وحمايتها.

٤١ - **السيدة شليتر** (السويد): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المرشحين للانضمام إليه جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن إنشاء إطار معياري شامل على مدى السنوات الستين الماضية قد رسخ حقوق الإنسان باعتبارها استحقاقات قانونية عالمية. وأضاف أن ثمة تحول مهم يجري في تصور المجتمع العالمي لحقوق الإنسان ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لكفالة إعمالها.

٤٢ - ومضت قائلة إن عددا متزايدا من البلدان في جميع أنحاء العالم قد ألغى عقوبة الإعدام من تشريعاته الوطنية، مسهما بذلك في تعزيز الكرامة الإنسانية والتطوير التدريجي لحقوق الإنسان. إلا أن العدد المتزايد من عمليات الإعدام في بعض الدول هو أمر يدعو إلى القلق. والاتحاد الأوروبي يدعو جميع البلدان التي ما زالت تحتفظ بعقوبة الإعدام إلى التحول نحو إلغائها في جميع الظروف.

٤٣ - واستطردت قائلة إنه يقع على جميع الحكومات واجب إزالة الحواجز التي تعترض حرية التعبير والمعلومات. ويجب على وسائط الإعلام أن تضطلع بدور رئيسي في تمحيص الإجراءات التي تتخذها الحكومة، ومن واجب المدافعين عن حقوق الإنسان فضح الانتهاكات. ويتمثل أحد التحديات في تزايد لجوء بعض الدول إلى فرض قيود على استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الإنترنت، الأمر الذي يقوض إمكانية استخدام تلك التكنولوجيات لتعزيز حرية التعبير. وينبغي ألا يُسمح بفرض قيود إلا وفقا لالتزامات حقوق الإنسان.

٤٤ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق إزاء استمرار ما يعانيه المدافعون عن حقوق الإنسان من عنف ومضايقة في جميع مناطق العالم ويولي اهتماما خاصا لحالة الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، ومن يدافعون عن حقوق السحاقيات والمثليين ومن يشتهون الجنسين ومغايري الهوية الجنسية. وقالت إن القانون الدولي لا يسمح بأي استثناء من حظر التعذيب. وينبغي للدول التي لم تصبح بعد أطرفا في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أن تفعل ذلك، وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

٤٥ - واسترسلت قائلة إن حرية الفكر والضمير والدين تنطبق بالتساوي على الأفراد الذين لا يمارس دينهم أو معتقدهم تقليديا في بلد معين، ومن ينتمون إلى أقليات دينية، فضلا عن الموحدين وغير الموحدين والملحدين. وحرية الرأي والتعبير ضرورية لإنشاء مجتمعات قائمة على التعددية والتسامح وسعة الأفق والديمقراطية. وأعربت عن أسفها لأن التمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد لا يزال موجودا في جميع مناطق العالم، وكذلك العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وذكرت أن مكافحة تلك المشاكل تمثل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ويلزم أيضا الاضطلاع بمزيد من الجهود لكفالة تحسين إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي ألا تؤدي

استجابة الدول الأعضاء للأزمة المالية العالمية إلى تقويض حماية حقوق الإنسان. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإدماج منظور حقوق الإنسان في الجهود الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٤٦ - وأردفت قائلة إن التمييز والعنف القائمين على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسانية شائعان في جميع أنحاء العالم. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما الإعلان المقترح المتعلق بحقوق الإنسان، والميول الجنسية، والهوية الجنسانية، الذي جرت تلاوته في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ باسم ٦٧ دولة من الدول الأعضاء. وينبغي لجميع الدول أن تُلغي تجريم العلاقات الجنسية المثلية وأن تحترم حقوق الإنسان للسحاقيات والمثليين ومن يشتهون الجنسين ومغايري الهوية الجنسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز التزامه بحقوق الإنسان وإعمالها في جميع البلدان بالنظر إلى استمرار وجود فجوة بين ما تبشر به حقوق الإنسان وحقيقتها في حياة الأفراد. واختتمت كلمتها بقولها إن الاتحاد الأوروبي يأخذ بمنتهى الجدية مسؤولية جعل جميع حقوق الإنسان حقيقة واقعة بالنسبة للجميع.

٤٧ - **السيد فينافيسر** (ليختنشتاين): قال إنه في ضوء الأهداف التي وضعتها الدول الأعضاء لنفسها بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وأهمها التطبيق الفعلي لمعايير حقوق الإنسان وتحسين ثقافة الحوار بين الدول، فإن أداء المجلس يدعو إلى القلق. فقبل استعراض عمل المجلس المقرر إجراؤه في عام ٢٠١١، ما زالت الفجوة بين الإطار الجيِّد لمعايير حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا وتطبيقها تمثل أكبر تحد يواجه المنظمة في عملها في مجال حقوق الإنسان.

٤٨ - ومضى قائلا إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا في عام ١٩٩٣ والمتعلق بمسؤوليات كل من الدول والمجتمع الدولي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يمثل نقطة انطلاق لعمل المنظمة فيما يتعلق بالتنفيذ. ويقع على المجتمع الدولي التزام بأن يساعد الدول الراغبة في تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان ولكنها عاجزة عن ذلك، وواجب بأن يعمل بصورة جماعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية عندما تكون الدول غير مستعدة لذلك.

٤٩ - واستطرد قائلا إن الدول قد أخذت آلية الاستعراض الدوري الشامل مأخذ الجد تماما منذ إنشائها؛ بيد أنها لكي تؤيد التنفيذ تأييدا فعالا، يجب تحسين ربط النظام بالجوانب الأخرى لعمل المجلس وبصفة خاصة عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات. وأضاف أن سجل المجلس في معالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ليست لها أي علاقة تذكر بقدرات الدولة المعنية لا يزال سيئا وأحادي الجانب، بصرف انظر عن السهولة التي يمكن أن تُعقد بها الدورات الاستثنائية. وفي هذا الصدد، فإن نظام الإجراءات الخاصة، الذي يتيح إمكانية النظر بصورة متعمقة في مواضيع محددة وأوضاع قطرية معينة، يمثل عنصرا لا غنى عنه من عناصر عمل المنظمة في مجال حقوق الإنسان، وهو عنصر تقوم فعاليته على استقلاليته.

٥٠ - واسترسل قائلا إن معالجة العلاقة بين اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان سيشكل جزءا أساسيا في الاستعراض المقبل، حيث أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن تقسيم العمل يحترم تماما أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ ويتجنَّب ازدواجية الجهد. واختتم كلمته بقوله إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تحترم قدرة مجلس حقوق الإنسان على اتخاذ قرارات مستقلة، حتى في الحالات التي تختلف فيها الدول مع تلك القرارات.

٥١ - **السيدة شينوهارا** (اليابان): قالت إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والنهوض بالديمقراطية لا تنفصل عن عملية

بناء قدرة الأفراد. لذلك فإن اليابان تعمل على تعزيز قدرات مواطنيها وإنشاء مجتمعات يكون فيها جميع الناس، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفا، قادرين على تحقيق إمكاناتهم والعيش بكرامة. وستواصل اليابان تقديم المساعدة إلى البلدان التي تسعى إلى حماية حقوق الإنسان وتشجيع الديمقراطية، بالإضافة إلى مشاركتها بنشاط في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لتعميم وتشجيع برامج العمل في مجال حقوق الإنسان، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

٥٢ - واستطردت قائلة إنه بغية معالجة ما يتعرض له المصابون بالجذام وأسرهم من تحيز، شاركت اليابان في العملية التي قامت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان عن طريقها بوضع مبادئ وخطوط توجيهية للقضاء على التمييز ضدهم. وقدمت مشروع قرار بشأن المسألة إلى المجلس، اعتُمد بتوافق الآراء في دورته الثانية عشرة. واختتمت كلمتها بقولها إن بلدها سيواصل القيام بدور قيادي في الجهود المبذولة من أجل تحقيق تلك الغاية.

٥٣ - استأنف السيد بينكي (لاتفيا) رئاسة الجلسة.

٥٤ - **السيدة خفان** (الاتحاد الروسي): قالت إن عام ٢٠١٠ سيوافق الذكرى السنوية الخامسة والستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. ولسوء الحظ، هناك بعض الدوائر السياسية التي تحاول أن تمحو من ذاكرة الشعوب حقيقة أن الأمم المتحدة والنظام الدولي الحالي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها قد جاءا نتيجة لذلك الانتصار الكبير على أيديولوجية النازية ونظريتها القائمة على التفوق العنصري. وذكرت أن الاتحاد الروسي يدين بقوة أية محاولة لتدنيس ذكرى أولئك الذين حملوا السلاح وضحوا بأرواحهم لمناهضة تلك الأيديولوجية.

٥٥ - واستطردت قائلة إن السنة الماضية وافقت الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما أتاح للدول الأعضاء الفرصة لتقييم ما تحقق خلال تلك الفترة. ومن الواضح أن الاعتراف بأهمية حقوق الإنسان قد تنامى في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن الإعمال الكامل للمعايير العالمية المكرسة في الإعلان العالمي وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان قد تعطل بسبب فرض معايير من جانب واحد وتفسيرات انتقائية لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.

٥٦ - ومضت قائلة إن من حق كل مجتمع أن يختار مسار تنميته بحرية، ولكن من الصعب تصور أن يكون هناك مجتمع يسوده الوئام دون احترام حقوق الإنسان والحريات. فالمعايير العالمية لحقوق الإنسان واحدة بالنسبة للجميع ويجب تطبيقها مع إيلاء الاعتبار الواجب لحضارة المجتمعات وثقافتها وقواعدها الأخلاقية وقيمها التقليدية. ولا يمكن السماح بفرض معايير من جانب واحد في ذلك المجال وتفسيرات مسيَّسة لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، حيث أنها تتناقض مع الافتراضات الأساسية للقانون الدولي وتقوض الثقة في حقوق الإنسان.

٥٧ - واسترسلت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان قد أصبح أداة رئيسية وقوة فعالة في حشد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبإنشائه اتخذ العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بُعدا جديدا يعكس حقائق النظام العالمي في الوقت الحالي. ويوفر المجلس شكلا جديدا لإثراء مبدأ حقوق الإنسان ولتعزيز وتطوير التعاون القائم على الإنصاف والاحترام المتبادل بين الدول في ذلك المجال بمشاركة أكبر عدد ممكن من المشاركين.

٥٨ - وأضافت قائلة إنه ما زال من المبكر تقييم الاستعراض الدوري الشامل، ولكن الدورات السابقة أظهرت قدرته على أن يصبح أداة دولية رئيسية لتعزيز

حقوق الإنسان وحمايتها. وشكل الاستعراض يدل على أنه بنَّاء وإيجابي وفعال، والبلدان المشاركة فيه تبدي التزامها بكفالة حقوق الإنسان واستعدادها لاتخاذ خطوات ملموسة في ذلك الاتجاه. كما أن توفُّر حُسن النيَّة من جانب الدول التي يجري استعراضها والدول التي تقدم توصيات تضمن نجاح ذلك العمل.

٥٩ - وأردفت قائلة إن الاستعراض الدوري الشامل وأنشطة المجلس ككل ما كانا ليُنجزا لولا الدعم المقدم من مفوضية حقوق الإنسان. وأشادت بالعمل الذي تضطلع به المفوضية والمفوضة السامية السيدة بيلاي. وأضافت أنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى إقامة تعاون بنَّاء وغير مسيَّس في مجال حقوق الإنسان. ومن شأن حُسن النية والعمل الدءوب من جانب جميع الأطراف المهتمة - الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني - أن يكفلا تحقيق الأهداف الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا. واختتمت كلمتها بقولها إن الهدف الأساسي يتمثل في كفالة أن يؤدي احترام حقوق الإنسان إلى تشجيع إقامة نظام عالمي أكثر عدلا يعكس كلا من تنوع عالم اليوم والقيم التقليدية للإنسانية.

٦٠ - **السيد سيال** (باكستان): قال إنه بينما يجري التأكيد المرة تلو الأخرى على عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها، لا يزال النظام الدولي القائم يعاني من الانتقائية والاستغلال الاقتصادي والسياسي. لذلك فإنه يلزم فصل الاعتبارات السياسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلاوة على ذلك، فإن النجاح في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان سيظل بعيد المنال إلى أن يُصبح تخفيف حدة الفقر هو الموضوع المحوري لآلية حقوق الإنسان. وإنه مما يدعو إلى بالغ القلق أنه خلال العقدين اللذين مرا على اعتماد إعلان فيينا، لم يحقق المجتمع الدولي أي تقدم يُذكر نحو إعمال الحق في التنمية لملايين البشر الذين يتطلعون إلى التخلص من براثن الفقر.

٦١ - ومضى قائلا إن القانون الدولي لحقوق الإنسان، بينما يقوم على مبادئ صالحة لكل العصور، يجب أن يتكيف مع التحديات المستجدة، مثل التمييز العرقي والديني وكراهية الأجانب، وهي التحديات التي تهدد النسيج المتعدد الثقافات لكثير من المجتمعات. وبالرغم من أن حرية التعبير لها قدسيتها، فإنها يجب ألا تستغل لتشويه سمعة المنظومات الدينية أو العقائدية أو للتحريض على العنف ضد أتباعها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى للتجاوزات التي يجري ارتكابها باسم حرية التعبير والرأي.

٦٢ - واستطرد قائلا إن الحوار مع مختلف المقررين الخاصين يعطي للجنة الفرصة لاستعراض الأعمال المضطلع بها بموجب ولاياتهم. إلا أن بعض التقارير التي يقدمها المقررون الخاصون تحمل آراء ذات دوافع سياسية، بما يتعارض مع الولاية الممنوحة بموجب الإجراءات الخاصة. وقال إن وفده يأمل في أن يكفل المقررون الخاصون ألا تقوض آراؤهم السياسية الشخصية الطابع المستقل لولاياتهم.

٦٣ - وأردف قائلا إن الدستور الباكستاني يكفل لجميع مواطني باكستان المساواة أمام القانون واحترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية. وتقوم باكستان، وهي دولة طرف في العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، برصد انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها من خلال وزارتها المعنية بحقوق الإنسان، وهي تعمل من أجل إنشاء لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان، وفقا لمبادئ باريس.

٦٤ - وأضاف قائلا إن باكستان حققت خلال السنتين الماضيتين تحولا مشهودا نحو الديمقراطية. ووسائل الإعلام فيها، وهي من أكثرها حرية في جنوب آسيا، ترصد بنشاط سياسات الحكومة وتعمل على إذكاء وعي الجماهير بحقوقهم. ويقوم المجتمع المدني المفعم بالحيوية بتشجيع ثقافة المساءلة والشفافية في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بحقوق

الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن الجهاز القضائي المستقل في باكستان قد اتخذ مجموعة من الخطوات لضمان حماية الحقوق الدستورية لجميع المواطنين.

٦٥ - وأردف قائلا إنه إثباتا لتصميم بلده على اقتلاع التهديدات الأجنبية المتمثلة في التطرف والإرهاب من أراضيه، وُضعت استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، وتحققت مكاسب ملموسة. واختتم كلمته بقوله إن حكومته تعرب عن امتنانها للدعم السخي الذي يقدمه المجتمع الدولي في هذا المسعى.

٦٦ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن منجزات الخطة الإنمائية الوطنية لبلدها قد أحرزت تقدما كبيرا في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد كان لتعزيز سيادة القانون، وخفض مستوى العنف، وتسريح أكثر من ٥٢ ٠٠٠ عضو من أعضاء الجماعات المسلحة غير القانونية أثر إيجابي في تعزيز حقوق الإنسان، شأنه في ذلك شأن عدد من المؤسسات والاستراتيجيات الحكومية، مثل تنفيذ نظام الاتهام في مجال العدالة الجنائية؛ وتنفيذ سياسة شاملة بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في وزارة الدفاع؛ وعمل مكتب أمين المظالم بوصفه كيانا مستقلا للرقابة. وعلاوة على ذلك، تصرفت الحكومة بحسم للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يُحتمل أن تُنسب مسؤوليتها إلى أي موظف بالدولة.

٦٧ - ومضت قائلة إن حكومتها، إذ تشعر بالقلق إزاء الهجمات التي تشنها جماعات مسلحة غير قانونية ضد منظمات حقوق الإنسان، تعمل على تعزيز الإطار القانوني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان بسن قوانين وتخصيص أموال إضافية لإنشاء برنامج لحمايتهم . وذكرت أن الحكومة أنشأت مؤخرا مكتبا وطنيا و ١٤ مكتبا إقليميا لكفالة قيام المدافعين عن حقوق الإنسان بعملهم.

٦٨ - واستطردت قائلة إن كولومبيا دأبت على انتهاج سياسة تقوم على الانفتاح على التعاون والرقابة الدولية في مجال حقوق الإنسان. إذ بالإضافة إلى إنشاء آلية تشاركية على الصعيد الوطني لمتابعة توصيات مفوضية حقوق الإنسان، خضع بلدها للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨. واختتمت كلمتها بقولها إن كولومبيا، وفاءً بالالتزامات التي قطعتها في الاستعراض، رحّبت بزيارة عدد من المقررين الخاصين في وقت سابق من تلك السنة وتتطلع إلى تحقيق استفادة بناءة من توصياتهم.

٦٩ - **رئيس الأساقفة ميليوري** (الكرسي الرسولي): قال إن الحق في الحرية الدينية، بالرغم من أنه يجري الإعلان عنه مرارا وتكرارا من قِبَل المجتمع الدولي والنص عليه بصورة محددة في الصكوك الدولية، ما زال يجري انتهاكه على نطاق واسع. كما يجري ارتكاب أعمال تنطوي على تعصُّب ضد جميع الأديان. ومن المعروف للقاصي والداني أن المسيحيين هم الفئة الدينية الأكثر تعرضا للتمييز، حيث يوجد أكثر من ٢٠٠ مليون منهم يعيشون في ظروف صعبة بسبب الهياكل القانونية والثقافية. وعلى مدى الشهور القليلة السابقة، قام متطرفون في بلدان آسيوية وشرق أوسطية بمهاجمة مجتمعات محلية مسيحية ردا على اتهامات ضد أفراد اتهموا - وفقا لقوانين مناهضة الهرطقة - بازدراء معتقدات الآخرين. وقال إن وفده، في هذا السياق، يود أن يرحب بما وعدت به حكومة باكستان من إعادة النظر في تلك القوانين وتعديلها، وهي القوانين التي استُخدمت لاضطهاد من يعتنقون معتقدات مخالفة وشجعت على الظلم والعنف الطائفي.

٧٠ - واستطرد قائلا إن على الحكومات أن تعالج الأسباب الجذرية للتعصب الديني وأن تلغي القوانين التي تعمل كصكوك لإساءة المعاملة. ومع ذلك، ينبغي تجنُّب تقييد حرية التعبير، حيث أن القيام بذلك لا يمكن أن يؤدي إلى تغيير المواقف. فحرية التعبير الحقيقية يمكن أن تُسهم في زيادة

احترام الناس كافة بإعطاء الجميع، بمن فيهم الأقليات العرقية والدينية، صوتا للمجاهرة بمناهضة التعصب الديني والعنصري والدعوة إلى تكافؤ الكرامة لجميع الأشخاص. وأضاف أن التعاون بين الأديان والتثقيف بشأن أهمية التسامح واحترام التنوع الثقافي والديني هما أمران أساسيان لزيادة الفهم المتبادل بين الديانات وبالتالي تحويل المجتمع إلى الأفضل. واختتم كلمته بقوله إن تطبيق المبادئ المكرسة في الصكوك الأساسية للأمم المتحدة تطبيقا أمينا من شأنه أن يكفل احترام حقوق الناس جميعا، بصرف النظر عن معتقداتهم.

٧١ - **السيد لو زينمين** (الصين): قال إنه بينما حققت الأمم المتحدة منجزات عديدة في مجال حقوق الإنسان خلال الستين عاما منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنه ما زال هناك مجال للتحسين. ولكل بلد خصوصياته الثقافية والتاريخية وظروفه الاقتصادية، ومساره المختار للتنمية التي يجب الاعتراف بها واحترامها. ولذلك يجب تجنُّب فرض نموذج وحيد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب تعليق أهمية على الحق في التنمية، التي تجد البلدان النامية صعوبة كبيرة في إعماله بسبب الأزمة المالية العالمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي الإرادة السياسية وأن يزيد من مستوى ما يقدمه من مساعدات مالية وتقنية إلى البلدان النامية.

٧٢ - ومضى قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يشجع على بناء مجتمعات يسودها الوئام وشاملة للجميع بتطبيق سياسة تقوم على عدم التسامح مطلقا في التحيز والعنصرية. وفي هذا الصدد، ذكر أن حكومته تؤيد اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان. ويجب القضاء على تسييس أعمال مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة والهيئات ذات الصلة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان وازدواجية المعايير فيها. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتم على وجه الاستعجال تصحيح النقص الشديد في تمثيل البلدان النامية في هيئات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان. كما يجب تحسين عملية اختيار المرشحين لمناصب الإجراءات الخاصة بحيث تعكس تماما خصائص مختلف الثقافات والنُظم القانونية.

٧٣ - واستطرد قائلا إن مجلس حقوق الإنسان قام باستعراض الصين بموجب الاستعراض الدوري الشامل في وقت سابق من هذا العام وستقوم الصين بتنفيذ التوصيات التي وافقت عليها، في سياق استراتيجياتها السياسية والمتعلقة بتنميتها الاقتصادية. وفيما يتعلق بالاستعراض المقبل الذي سيجريه المجلس، ذكر أن وفده يأمل في أن تقوم جميع الأطراف، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، بزيادة ترشيد تقسيم العمل فيما بين مختلف هيئات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وتحسين الكفاءة بحيث يتسنى للمجلس أن يعمل بأسلوب يتسم بمزيد من الحيدة وعدم الانتقائية.

٧٤ - واسترسل قائلا إن جمهورية الصين الشعبية حققت، منذ إنشائها قبل ستة عقود، خطوات كبيرة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والإصلاح السياسي. فقد تضاعف العمر المتوقع، وتم تخفيض معدل الأمّية بدرجة كبيرة، وأفلت مئات الملايين من الناس من براثن الفقر. وعلاوة على ذلك، زادت بدرجة كبيرة مشاركة المواطنين في المجتمع المدني وفي شؤون الدولة والشؤون الاجتماعية. ومع ذلك، ما زالت الصين، بوصفها أكبر بلد نام في العالم، تدرك أنها لا تزال تواجه تحديات عديدة. واختتم كلمته بقوله إنه بالنظر إلى تلك التحديات، بدأت حكومته في اتخاذ عدد من التدابير المحددة، بما في ذلك مجموعة من الحوافز الاقتصادية، وتنفيذ برنامج موسع للتخفيف من حدة الفقر، والاضطلاع ببرنامج جديد لإصلاح الرعاية الصحية، وأول خطة عمل لفترة سنتين في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

٧٥ - **السيد لوليشكي** (المغرب): قال إنه بالرغم مما أحرزته الأمم المتحدة من تقدم كبير في وضع معايير وصكوك بشأن حقوق الإنسان على مدى العقود الستة الماضية، ما زال هناك العديد من التحديات الماثلة. ولن تكتمل الجهود الرامية إلى تدوين معايير حقوق الإنسان بدون أن تقوم الدول باتخاذ إجراءات محددة. وعلاوة على ذلك، فإن الخصوصيات الثقافية، وإن كانت جديرة بالاحترام تماما، يجب ألا تستخدم كذريعة للطعن في عالمية حقوق الإنسان. والواقع أن الدفاع عن التنوع الثقافي وتعزيز حقوق الإنسان يشكلان أمرين متكاملين وليسا متعارضين. إلا أن أكبر عقبة في كلتا الحالتين هي تسييس حقوق الإنسان، وهي عملية يهدف مرتكبوها إلى مجرد تحويل اهتمام المجتمع الدولي بعيدا عن إخفاقاتهم وانتهاكاتهم المؤسسية لحقوق الإنسان لمواطنيهم.

٧٦ - وأردف قائلا إن المغرب يعمل من أجل ترسيخ سيادة القانون وإصلاح آليات حقوق الإنسان. ومما يشهد على التزام بلده بحماية حقوق الإنسان ما أُدخل من تحسينات على وضع المرأة، والإصلاح القضائي، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتنمية البشرية، من بين مجالات أخرى. واختتم كلمته بقوله إن الاستعراض الدوري الشامل للمغرب الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٧ قد اعترف بالطابع البعيد الأثر للإصلاحات التي أُجريت وشجع الحكومة على مواصلة بذل جهودها من أجل تحقيق تلك الغاية.

٧٧ - **السيدة جاربوسينوفا** (كازاخستان): قالت إن حكومتها جعلت البعد الإنساني أحد أولوياتها الرئيسية في سياستها المحلية. فخلال العام الماضي، وقّعت كازاخستان اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، بالإضافة إلى قيامها بالتصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما يعمل بلدها على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتقديم التقارير بموجب صكوك حقوق الإنسان التي هو طرف فيها.

٧٨ - ومضت قائلة إن لجنة مناهضة التعذيب قامت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بنشر ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لكازاخستان عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب. وبناء على دعوة حكومتها، قام المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بزيارة بلدها في شهر أيار/مايو من ذلك العام. وفي حين أشاد المقرر الخاص في البيان الذي أدلى به مؤخرا أمام اللجنة الثالثة بالجهود التي تبذلها حكومتها لتحسين الأوضاع في مرافق الاحتجاز، فإن قوله بأن المرافق والمحتجزين قد تم إعدادهم قبل زيارته التفتيشية هو أمر يدحضه أنه قد أتيحت له إمكانية زيارة أي مركز من مراكز الاعتقال في البلد على مدار الساعة. وأضافت أن وصفه للعنف ضد المرأة بأنه ظاهرة واسعة الانتشار في كازاخستان هو أمر مشكوك فيه أيضا، بالنظر إلى أنه لم يقم إلا بزيارة مراكز الاحتجاز خلال بعثته وأن العنف العائلي، بينما يمثل مسألة تدعو إلى القلق في بلدها، لا يمكن وصفه بأنه واسع الانتشار. وبالرغم من ذلك، فقد اتُخذت تدابير تشريعية لمنع العنف العائلي وحماية ضحاياه. وكازاخستان ملتزمة بمواصلة تعاونها مع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة.

٧٩ - وأردفت قائلة إن الحكومة اعتمدت مؤخرا خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، بهدف تحسين التشريعات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وإنفاذ القانون، وزيادة وعي السكان بآليات حماية حقوق الإنسان. وكانت خطة العمل فعالة في إعداد كازاخستان للاستعراض الدوري الشامل، المقرر إجراؤه في شباط/فبراير ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم السياسة القانونية للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ الذي اعتُمد

مؤخرا يهدف إلى تحسين ممارسة إنفاذ القانون القائمة وتحرير النظام القانوني.

٨٠ - وأردفت قائلة إن كازاخستان، التي ستتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠، قد أحرزت تقدما كبيرا في مجال تشجيع القيم الديمقراطية وستفي بولايتها بأسلوب شفاف وغير متحيِّز. وعلاوة على ذلك، فإن كازاخستان تتطلع إلى تبادل الدروس المستفادة في المحافظة على الوفاق بين الأعراق وبين الأديان، وهو أحد أهم منجزاتها، مع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واختتمت كلمتها بقولها إنها تدعو جميع البلدان إلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٩٠/٦٢، الذي يُعلن عام ٢٠١٠ بوصفه السنة الدولية للتقارب بين الثقافات.

٨١ - استأنف السيد بيريز (بيرو)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٨٢ - **السيد سريفالي** (تايلند): قال إن تايلند ملتزمة التزاما راسخا بحماية حقوق الإنسان وتشجيع الحكم الرشيد وسيادة القانون. وبالرغم من الاضطرابات السياسية التي وقعت مؤخرا في تايلند، فإنها ما برحت تفي بالتزاماتها الدولية الواردة في صكوك حقوق الإنسان الرئيسية السبعة التي هي طرف فيها. وعلاوة على ذلك، فإن حقوق الإنسان مكرسة في الدستور التايلندي وتقوم الحكومة بإعلائها باعتبارها أولوية من أولويات سياستها.

٨٣ - ومضى قائلا إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند قد أُنشئت بموجب دستور عام ١٩٩٧ ككيان مستقل مكلف بمهمة رصد وحماية حقوق الإنسان في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وذكرت أن الجهود التي تبذلها الحكومة لنشر المعلومات بشأن حقوق الإنسان تشمل ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى لغة برايل ونشر دليل بشأن حقوق الإنسان للقوات المسلحة.

٨٤ - وأردف قائلا إن تايلند، بوصفها الرئيس الحالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، دشنت أول لجنة حكومية دولية معنية بحقوق الإنسان لتلك المنظمة في قمتها التي عُقدت مؤخرا. كما أن الرابطة بصدد إنشاء لجنة معنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها. واختتم كلمته بقوله إن تايلند ترحب بإنشاء الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وتأمل في أن تعمل تلك الآلية الابتكارية بأسلوب يكفل تكافؤ المعاملة لجميع الدول.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥٠.